ايلا تكون الرقبة ملفقة والمراد انلا تكون الرقبة ملفقة من رقبتين ايجيز ان يعتق نصف رقيق
نصفا من اخرى المصنف الاخر المجموع رقبة واحدة الا انها ملفقة سلمه
اي عن قطع اصبع وعمى وكم وجنون واتفق ورض عشرة مما سياتي في قوله
من غير ان تكون مستحقة بوجه ايمن غير ان تكون مستحقة للعتق بوجه
واما اذا استحقت للعتق كما لو كانت تعتق عليه بسبب قرابة او تحليف كتوكه ان
اشتريته فهو حر فانه لا يجزيه لانه يعتق عليه بمجرد الشرا هل العتق افضل
وهو الراجح لانه في منفعة الغير قال بع اختلف هل الكفارة هل المؤدا والتراخي
ولا تتعدد بتكررها من اليوم الواحد هذا اذا كانت الكفارة متعلقة بنفسه
واما اذا وجب الكفارة على غيره فتتعدد الكفارة كما لو كفر زوجته في يوم واحد عن الاولى
وعلي لجميع فيجب لكل كفارة على المذهب ايوقيل انها تتعدد اذا حصل الموجب
بعد التكفير على ما قاله ج قال ت فالراجح اتفاقا وقال ف على المشهور وقول الشارح
على ما قاله الحلي ما قاله ق وانما الخلاف هذا هو الخلاف انما هو اذا افطر عمدا
لان افطر سهوا فلا يلزمه الا واحد باتفاق خلافا لبعض الشراح واجرى بعضهم
هذا الخلاف في القضا سوكان الاصل قرضا او نفلا فان قلت القول بعدم وجوب
قضا النفل فيمن تعمد الافطار اتفاق على عدم وجوب قضايه بقطع نايا مشكل على قولنا بوجوب
القضا في القرض مطلقا قلنا لما وجب قضا الاصل بنيره والغي لعتبارة لحصول
الخطر فيه عمدا او كمواني كونه قضا عن الاصل او نايا عنه لم يطلب قضاوه وخالف
النفل في وجوب قضايه بالخطر عمدا لانه لم يات به نايا عن شي وانما قصد ذاته
بخلاف قطر عمدا في القضا فانه مقصود لذاته بل للنيابة عن غيره ان القولين
مشهوران ح كتب بعض الافاضل والراجح من القولين انه يقضي يومين كما قاله ح
تنبيه ح بيجب قضا رمضان متفرقا ومتتابع والمتابع احق قاله ت
والمعتمد عليه قال ابن حبيب وابو عمر ما كف عن الاكل بقية النهار والاحمال زوال العقل
سرض بسبب كما في التحقيق وحاصل كلام المتم انه ان اغمي عليه وقت الفجر ابن طلع
الفجر وهو مغمى عليه فلا يجزيه كان كل النهار او جله او نصفه او اقله وان كان
وقت الفجر غير مغمى عليه وانما طرا عليه الاغما بعد ذلك ان افاق قبل الزوال

اجزاه

اجزاه لانه لما قابل الجلة اليسيرة بعد الزوال او قبله دل على ان مراده بالمدة اليسيرة
ما قابل ذلك فيصدق بما اذا افاق قبل الزوال بخمس درج مثلا وعنده او بعده لم يجزه
والذي عند شرخ وهو المعول عليه انه ان اغمي عليه كله او جله فلا بد من القضا
سلم اوله او لا وان اغمي عليه اقل من الجل المتأمل للمنصف فان سلم اوله اجزا
والا فلا وقولنا سلم اوله اي سلم من الاغما وقت النية وان كان قبلها مغمى عليه
لبقايها حيث سلم قبل الفجر بمقدار ايتاعها وان لم يوقعها على المعهد حيث تقدمت
له نية في الليلة قبله او بانذر اجها في نية الشهر والا لكفر نحو اكدم محتنه
بدون نية والكران مجلال كالمغمى عليه في التفصيل المذكور وذكر جلال ايضا واقره
على كره عليه القضا من باب اولي لتسببه ولم يجزه استصحاب المفطر بقية يومه
وانما يم ينوي في اول الشهر ثم بنام جميع الشهر صح صومه وبرتوذ منه وليس
مثله السكران بجلال واه افاق بعده بيسير لم يجزه على المتم وقال اشهب يصح
صومه الا ما افاق في وقته اي ولو الضروري وكاد الاسب للمم ان يقول
والمطلب المنوي عليه انما هو شي من الصلوة الا ما افاق في وقته لان القضا عند الا
عبارة عن الاتيان بما خرج وقته وما افاق في وقته واداه فيه اداء الا القضا
قيل ينبغي الخ الاولي ان يقول قيل ينبغي بمعني يستحب وقيل بمعني يجب ولا
معارضة بين القولين فيحمل من قال بالوجوب على المكلف المحرم ومن قال بالندب
على المكلف غير المحرم كما ذكرنا من الكلام المباح من عطف العام على الخاص
الاولي ان يقول من عطف الكل على الجل السمع المراد به السمع الاذني والبصر
العين لانهما اللذان من الجوارح وانما صح باللسان مع انهما لم يختصر
بحيث يقتصر على الجوارح ما من صاح ظم انه ليس حد يتا وظاهره انه لم يقيد
التضحيق وظاهر ان الشكوي عند الصباح فقط وهل بعد الفجر او بعد طلوع الشمس
او عنده الاولي الجوارح اي ما عدا اللسان تشكو اللسان لانجني انه ليس
في كلامها شكوي انما هو سوال وجواب بان المراد شكوي حالية لا شكوي مقالية
وقيد التقييد بقوله ما من صاح ان سوالها المذكور وبلسان المقال لا لسان الحال
ناشدتك الله اي سالتك متوسلين عليك بالله الاستقامة وعدم

فلا بد ح

تبيان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)